

تلزيم تشغيل إشارات المرور: مسار مثير للشبهات

«درجت هيئة إدارة السير على إجراء تلزيمات «مشبوهة». آخر فصولها صفقة «صيانة وتشغيل وبرمجة نظام التحكم بإشارات المرور الشبّهة حول هذا التلزيّم لا تنحصر بتضييق المنافسة إلى أقصى حدّ. وتفصيل شروط المشاركة على قياس شركة ما. بل تصل إلى حدود الضرب بأصول وقواعد التلزيّمات المنصوص عليها في قانون المحاسبة العمومية عرض الحائط

محمد وهبة

في 30 تشرين الثاني 2017، أطلقت هيئة إدارة السير «استدراج عروض» لتلزيّم «تركيب وصيانة وبرمجة نظام التحكم بإشارات المرور». دفتر شروط هذه الصفقة تضمن بنوداً تفتح المشاركة، نظرياً، أمام الشركات الأجنبية، وتقلها عملياً أمام الشركات المحلية باستثناء شركتين تحملان خبرة تشغيل إشارات المرور. مسار فضّ العروض فضح «المستور»، إذ تبين أن هيئة إدارة السير تفضّل شركة معيّنة وتسعى لتلزيّمها بالتراضي، بعد ثلاث محاولات تلزيّم بطريقة استدراج العروض!

بدأت الشكوك تحوم حول هذه الصفقة يوم الكشف عن دفتر الشروط. فقد اشترطت المادة 11 منه على العارضين إبراز إفادة خبرة عن عقود منجزة في مجال صيانة وتشغيل ودمج وبرمجة أنظمة إشارات المرور، على ألا تقل قيمة العقد الواحد عن مليون دولار سنوياً. وحددت المادة 12 الملاءة المالية للشركة العارضة بقيمة مليون دولار أميركي، فيما نصّت المادة 13 على إبراز إفادة خبرة من شركة «Televent - Kapsch» الإسبانية أو أي شركة أخرى مصنّعة لنظام Optimus بتشغيل وصيانة وبرمجة البرامج العائدة لهذا النظام لمدة تتجاوز سنة مصدقة وفقاً للأصول. وتحدّثت المادة 15 عن شهادة في نظام إدارة الجودة أيزو 9001، وأن تكون الشركة المحلية لبنانية منذ أكثر من 5 سنوات على الأقل.

لم هذه الشروط مثيرة للشبهات؟

في الواقع، فازت شركة Televent - Kapsch مع شريكها المحلي «تحالف بريدي - أبو عزي» بصفقة توريد وبرمجة إشارات المرور - نظام المراقبة التلفزيوني، وهذه الشركة الإسبانية وحدها تحمل حقوق استعمال البرنامج لتشغيل إشارات المرور ونظام المراقبة التلفزيونية. هذا هو السبب وراء تضمين دفتر الشروط إفادة الخبرة الواردة في المادة 13 من دفتر الشروط، لكن ذلك يعني أنه لا يمكن الفوز بعقد تشغيل وصيانة إشارات المرور من دون الحصول على إذن الشركة الإسبانية، ما يجعل الخبرة



شروط تحصر المنافسة بين مشغّل سابق ومشغّل حالي مروان بوحيذر

سلوم رغبتها في إعادة إجراء المناقصة بطريقة استدراج عروض، على أن يكون آخر موعد لتقديم العروض هو عند 12 من ظهر الخميس الواقع فيه 2018/1/2، وأن يبدأ فضّ العروض في 2018/2/2 في مبنى مصلحة تسجيل السيارات في منطقة الدكوانة المبنى رقم 1.

مع إغلاق باب استقبال العروض، تبين وجود عرضين فقط. الشركتان المتنافستان نفسيهما، أي «نيد» وتحالف «بريدي - أبو عزي». هذه الأخيرة جاءت هذه المرة جاهزة بعد تصديق مستند الخبرة وفق الأصول، لكنها فوجئت بتأجيل نتائج فضّ العروض ليوم 2018/2/6 والطلب الآتي: بناءً على تعليمات المديرية العامة لهيئة إدارة السير، طلب أحد موظفي الهيئة تزويده بالسير الذاتية للعاملين المقترحين في المشروع، «وهو أمر لا ينصّ عليه دفتر الشروط، لكنها أرسلت بناءً لهذا الطلب وسجلت بتاريخ 2018/2/6 تحت الرقم 2018/5721»، بحسب الشكوى التي قدمتها الشركة لوزير مكافحة شؤون الفساد نقولاً توبيخاً.

المفاجأة الأكبر كانت بعد تقديم السير الذاتية، إذ «التامت لجنة فضّ العروض بجلسة سريعة، وتلا فيها رئيس لجنة فضّ العروض البيان المقترض الآتي: حيث إن الإدارة رأت نواقص في ملف المجموعة المندمجة (بريدي - أبو عزي) فرفض العرض، فإن اللجنة لن تفضّ العروض المالية». وبحسب الشكوى، فإن «الجلسة انتهت من دون محضر، وتقدمنا باعتراض لم نتلق عليه أي جواب».

في الواقع، إن هذا المسار يثير الأسئلة الآتية: لماذا لم تسيطر الإدارة محضراً بالنواقص قبل إعادة؟ ولماذا تستعمل هيئة إدارة السير الأسلوب الشفهي وغير الرسمي في التخاطب مع الشركات العارضة؟ ألا يشكل ذلك مدخلاً للفساد؟ لماذا تتدخل الإدارة أصلاً بلجنة فضّ العروض؟ لماذا تنكر الإدارة إفادة من شركة تعاقبت معها في 2013 و2014؟ هل الهدف إعادة المناقصة ثلاث مرات لتشريع عقد الصفقة بالتراضي؟ الشكوك تزيد مع وجود تاريخ «أسود» في مناقصات هيئة إدارة السير في تلزيّمات مختلفة.

هما: «نيد» المشغّل الحالي، وتحالف «مؤسسة نزيه بريدي - مؤسسة منير أبو عزي» المشغّل السابق، أما الشركة الثالثة فهي كانت شركة مغمورة وليست معروفة، ولا يستبعد المطلعون على هذا النوع من المناقصات أن تكون مجرد غطاء.

لجنة فضّ العروض المشكّلة من موظفين في هيئة إدارة السير، لم تكتب أي محضر، ولم تبلغ العارضين سوى فشل استدراج العروض، لكن تحالف «بريدي - أبو عزي» سأل عن سبب رفض عرضه، فتلقى جواباً مفاده أن الكتاب الذي أبرزه من شركة Kapsch غير مصدق وفقاً للأصول.

بطبيعة الحال، كان سلوك لجنة فضّ العروض غريباً، إذ إن شركة «بريدي - أبو عزي» تحمل إفادة خبرة من هيئة إدارة السير تجزم بأنها نفذت لحساب الهيئة أشغالاً، من ضمنها مهمة صيانة نظام التحكم Optimus.

مسار التلزيّم بدأ ينكشف أكثر بعد إعادتها للمرة الثانية. ففي 2018/1/16 أعلنت المديرية العامة لهيئة إدارة السير هدى

على إدارة هذا النظام، بعد الاستحصال على إذن الشركة الإسبانية.

تتعرّز الشبهات مع بدء مسار فضّ العروض. فقد تقدّمت ثلاث شركات للمشاركة في التلزيّم، وحدد موعد فضّ العروض في 14 كانون الأول 2017، لكن بحجة التعمّق في دراسة الملفات، تأجل موعد فضّ العروض إلى 19 كانون الثاني. يومها، تبين أن المنافسة هي بين اثنين

متوافرة حكماً لأي متقدّم قادر على إدارة برامج معلوماتية. أما المادتان 11 و12 فلا قيمة فعلية لهما بالصيغة التي تردان فيها، ولا تشكّلان عنصراً لاستقطاب شركات أجنبية تشارك في التلزيّم، نظراً إلى كون الصفقة المعروضة ليست مغرية، بل تصل قيمتها إلى 2,5 مليون دولار فقط. هذا الرقم لا يغري الشركات الأجنبية، بل قد يكون مغرياً لشركات لبنانية فقط.

وما يعرّز الشبهات أن طريقة التلزيّم لا تنطبق على طبيعة الصفقة. فقد أشرت هيئة إدارة السير أن تجري عملية التلزيّم بطريقة استدراج العروض، وليس بطريقة المناقصة المفتوحة. تعريف استدراج العروض في المادة 145 من قانون المحاسبة العمومية هو الصفقات الطارئة أو خدمات يقدمها عدد محدود من الشركات. حجة الهيئة في طريقة التلزيّم أنها تريد خدمات فنية معيّنة لا يمكن أحداً القيام بها، فيما الواقع أن أي شركة معلوماتية بمستوى مقبول قادرة

قيمة الصفقة 2,5 مليون دولار ما يجعلها غير مغرية للشركات الأجنبية

الجريمة والمخدرات وتنمية القطاعات الإنتاجية الزراعية والتجارية والصناعية والسياحية... إلخ.

في التنمية المستدامة والعدالة هي المراد والمطلوب والتي تخلق فرص عمل وتقضي على البطالة. وذلك يتطلب التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص. القطاع العام مسؤولية الدولة. يوفر الأمن والصحة والتعليم والكهرباء والمياه والطرق وأمر الإدارة والقضاء، فيما القطاع الخاص يتولى الاستثمار في قطاعات الإنتاج ويحقق التنمية ويوفر فرص العمل.

يُعدّ حزب الله ثاني رب عمل بعد الدولة في لبنان. وله في بعلبك الهرمل مؤسسات عدة، كما في الضاحية والجنوب وكل لبنان. وهذه توفر فرص عمل للبنانيين.

4. من أصحاب العلم والمال. لا مشكلة مع أحد منهم في معركة ديموقراطية، لكن تعالوا إلى حوار العقل والأهل بيننا. كل منكم يجد نفسه ممثلاً في بنية حزب الله الذي تحالف مع الإخوة في حركة أمل. وهذه الثنائية تكشف عن قاعدة المشاركة وليس التفرد في الإدارة السياسية عند المسلمين الشيعة. أمل تمثلكم أيضاً كما يمثلكم حزب الله والحزب القومي وأحزاب 8 آذار. والمرشحون الذين حازوا هذه الدورة ثقة السيد وشورى حزب الله لينالوا معها ثقتكم هم من أبنائكم ومن عشائركم بعلبك الهرمل وعائلاتهما. وعليه، نحن جميعاً ممثلون فيهم هذه الدورة... إلا من كان في المعنى السياسي مغايراً، فله الحق في اللعبة الديمقراطية النسبية، ولا مشكلة في ذلك.

أثناء تحملي مسؤولية وزارة العمل ممثلاً لحزب الله، طرحت على قيادة الحزب فكرة تشجيع رأس المال اللبناني المغترب على الاستثمار في بعلبك الهرمل، وبقية المناطق. وقمت بزيارة لثلاثة بلدان في 25 أيار 2006، هي البرازيل ونيجيريا وساحل العاج، لتشجيع رأس المال المغترب على الاستثمار بقيمة 10% على الأقل في لبنان. لاقى هذا المشروع قبولاً واسعاً، لكن حزب تموز 2006 منعت تنفيذه.

الشيعة المعارضون أصناف:

1. من سبق أن كان نائباً أو وزيراً أو في محل مسؤولية.
2. من ينتسب إلى قوى المجتمع الأهلي من عشائر وعائلات ووجهاء ومشايخ صلح وأهل خبرة وتجربة.
3. من ينتسب إلى أحزاب سياسية لبنانية.

أمرنا في الكهرباء والزراعة والصناعة والرياضة والإدارة...

توجد في حزب الله لجنة عمل حكومي ترافق الأمور، ومكتب للدراسات وتقييم ملفات المرشحين للتوظيف. وحزب الله لديه أكبر مركز للدراسات الاستراتيجية والإنمائية والإدارية ربما في الشرق الأوسط.

أنا أعرف أن حزب الله في كثير من الأمور ميّز منطقة بعلبك الهرمل عن سواها، على قاعدة أحب الأولاد إلى والدهم غائبهم حتى يعود ومريضهم حتى يشفى وصغيرهم حتى يكبر.

في الخدمات الأخرى، يمكن دعم الأمن وتوفير أسواق حرة مع سوريا، وزيادة الضابطة العدلية والقضاة، والعمل على المصالحات، ودعم العلاقة مع مؤسسات المجتمع الأهلي والمدني ومكافحة

حساب آخرين. وهنا يرتفع الصوت. وعليه، فإن الأمر يجري عبر:

1. تحسين الإدارة واعتماد الكفاءة عبر مجلس الخدمة المدنية ودعم صلاحية مؤسسات الرقابة ومنع أشكال الدولة الوظيفية. وقد كنت وزيراً لحزب الله، وكنا نعمل لخدمة الناس والعدالة الوظيفية عبر وضع السياسات الحكومية. ولعل تنظيم العمل السوري والفلسطيني، وإصلاح ومكننة الضمان وخطة إصلاح الضمان، وتنظيم العمالة وتعديل قانون العمل وتعويض العمال، وحرب تموز وزيادة الأجور بعد اثني عشر عاماً، والحوار مع النقابات وتعيين الهيئات الأكثر تمثيلاً للمجلس الاجتماعي الاقتصادي... إلخ، مما لا مجال لذكره ولا ضرورة. لكن أقصد القول إن الوزارة سياسات وليست خدمات بالمعنى الضيق. وكذلك كان